بـــلاغ

بشأن انعقاد اجتماع لجنة التوجيه والمراقبة
لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية

انعقد يومه الجمعة **18 دجنبر 2020**، بمقر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، اجتماع لجنة التوجيه والمراقبة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية لتدارس حصيلة المؤسسة برسم سنة 2019 وبرنامج عملها وميزانيتها برسم سنة 2021.

ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الخرمودي، مدير الشؤون الإدارية والعامة، بتكليف من السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، رئيس اللجنة، وحضره السيدات والسادة ممثلو الشركاء الاجتماعيين والمصالح الإدارية المركزية والخارجية للوزارة، أعضاء اللجنة، والسيد مدير المؤسسة وكاتبها العام وعدد من مسؤوليها.

في بداية هذا الاجتماع، رحب السيد الخرمودي بالحضور ونوه بالمجهودات التي تبذلها المؤسسة، سواء فيما يخص تحسين جودة الخدمات وملاءمتها لاحتياجات المنخرطين، أو تطوير وتفعيل مشروع التحول الرقمي ووسائل التواصل والقرب لفائدتهم. كما ذكر بأهمية العمل الاجتماعي بالوزارة باعتباره دعامة أساسية لتحفيز الموظفين.

بعد ذلك قدم السيد حكيم فيرادي، مدير المؤسسة، عرضا حول حصيلة عمل المؤسسة لسنة 2019 ثم مشروعي مخطط عملها وميزانيتها برسم سنة 2021.

وفي هذا الصدد، تطرق العرض لأهم مؤشرات الاستفادة من الخدمات المقدمة برسم سنة 2019 حيث بلغ عدد المنخرطين المستفيدين 13.970 بزيادة 160 % مقارنة مع سنة 2018. بالموازاة مع ذلك خصصت المؤسسة 86 % من نفقاتها لتعزيز سلة الخدمات وتجويد مساطر الاستفادة.

ثم أوضح، بعد ذلك، أن برنامج العمل لسنة 2021 يرتكز على أسس تهدف إلى تحصين وتجويد الخدمات المقدمة للمنخرطين وإلى تثمين أخرى لتواكب إكراهات الظرفية المتعلقة بجائحة كوفيد 19 حتى يتسنى مواكبة القفزة النوعية التي يعرفها العمل الاجتماعي بالوزارة، حيث من المتوقع أن يصل عدد المنخرطين المستفيدين إلى حوالي 20.000.

من جهة أخرى ستعرف ميزانية المؤسسة برسم سنة 2021 استقرارا نسبيا فيما يخص الخدمات الاجتماعية الأساسية، فيما سيتم العمل على الرقي المستمر بجودة الخدمة وكذا مواصلة تعزيز منظومة الحكامة وتبسيط المساطر وتطوير النظام المعلوماتي وتعزيز شبكة الشركاء قصد تعضيد الوسائل وتبادل الخبرات.

كما أكد السيد حكيم فيرادي أن المؤسسة ستعرف هذه السنة مواصلة الجهود من أجل استكمال رقمنة الخدمات ليتمكن المنخرطون من الولوج بسلاسة إلى خدماتها الاجتماعية عبر التطبيق الهاتفي ومنصة الخدمات الإلكترونية على موقع المؤسسة على الأنترنت.

وعلى إثر عرض السيد مراقب الحسابات، صادق مجلس التوجيه والمراقبة على حسابات المؤسسة برسم سنة 2019 وعلى جميع مشاريع القرارات والتوصيات التي عُرضت على أنظاره في هذا الصدد. كما تمت المصادقة على مشروعي مخطط العمل والميزانية برسم سنة 2021.

أضافة الى ذلك صادق المجلس على تشكيلتي اللجنة الاستراتيجية ولجنة التدقيق والحكامة وتدبير المخاطر، كما ثمن أشغال اللجنتين ووافق على خطة عملهما وتوصياتهما.

وقد تلت هذا العرض عدة تدخلات ومناقشات لإغناء خدمات المؤسسة لترق إلى تطلعات كل المنخرطات والمنخرطين. كما تمت المصادقة على الحصيلة وحسابات المؤسسة برسم سنة 2019 إضافة إلى برنامج عملها وميزانية 2021.

وفي ختام هذا الاجتماع، أشاد السيد الخرمودي بالمقاربة التشاركية والبناءة التي تطبع العمل الاجتماعي داخل الوزارة مؤكدا على أن تظافر جهود جميع المتدخلين من شأنه أن يؤسس لتطوير الخدمات لتستجيب لانتظارات كافة المنخرطين.

هذا، وسيتم لاحقا إصدار بلاغ بشأن مستجدات سلة الخدمات الاجتماعية برسم سنة 2021 ومجموع الدوريات المؤطرة للاستفادة منها.